

## موضوع العدد القمة الثانية والعشرون لدول مجلس التعاون الخليجي

اتعدت في مدينة مسقط القمة الثانية والعشرون لدول مجلس التعاون الخليجي برئاسة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان خلال الفترة من ٣٠ - ٣١ كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠١. واستعرض المجلس الأعلى مجموعة من القضايا المهمة أبرزها مسيرة العمل المشترك في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية، واتخذ قرارات واقعية وطموحة.

على المستوى الاقتصادي اعتمد المجلس، الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لتحل محل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي كان قد أقرها في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. وتتميز الاتفاقية الجديدة بالانسجام مع تطورات العمل الاقتصادي في المجلس وإنجازاته ومواكبة التطورات الإقليمية والدولية، كما ستعزز الاتفاقية العمل الاقتصادي المشترك بين دول المجلس بشكل متدرج يحقق خطوة متقدمة لإقامة السوق المشتركة والاتحاد النقدي والمالي. وفي هذا الإطار قرر المجلس تقديم بدء العمل بالاتحاد الجمركي عامين ليبدأ العمل به في الأول من كانون الثاني (يناير) عام ٢٠٠٣ بدلا من عام ٢٠٠٥، كما قرر تخفيض التعريفات الجمركية الموحدة إلى ٥% على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج دول المجلس باستثناء السلع المعفاة بموجب قرار المجلس في دورته العشرين المنعقدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠. وتشجيعا لقطاع الصناعة قرر منح المنشآت الصناعية في دول المجلس إعفاء من الرسوم الجمركية على وارداتها من مدخلات الإنتاج وفقا لضوابط محددة. كما اعتمد المجلس النظام الموحد للجمارك لدول المجلس ولأحتة التنفيذية ومذكراته الإيضاحية مقررًا بدء العمل بهذا النظام ابتداء من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢. وستقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي باستكمال جميع المتطلبات اللازمة لقيام الاتحاد الجمركي في موعده الجديد.

وفيما يتعلق بالمجال النقدي وافق المجلس على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي من خلال اعتماد الدولار مثنًا مشتركًا لعملات دول المجلس في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٢، وتحديد معايير الإدارة الاقتصادية اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي في موعد أقصاه ٢٠٠٥، تمهيدا لإطلاق العملة الموحدة في الأول من كانون الثاني (يناير) ٢٠١٠، من جهة أخرى وجه المجلس صناديق التنمية في الدول الأعضاء بالاستمرار في إعطاء الأولوية لمشاريع التنمية في البحرين وسلطنة عمان بقروض ميسرة، كما قرر المجلس إنشاء هيئة خليجية مستقلة جديدة للمواصفات والمقاييس، بالإضافة إلى اعتماده قانون نظام الحجر الزراعي والإزامية العمل به.

كما يشمل مشروع الاتحاد النقدي العديد من المزايا للمنطقة أهمها القضاء على التكاليف التي يدفعها الأفراد والمؤسسات للقطاع المالي على شكل رسوم تغيير العملة إضافة إلى الفروقات بين أسعار بيع وشراء العملات، والقضاء على التكاليف المترتبة على تحويل المبالغ من دولة إلى أخرى التي تتم في الوقت الحاضر عن طريق الدولار مرورًا بنيويورك. كما أنه من المزايا المهمة تقليل القيود المحاسبية والأعمال المكتبية الأخرى بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في أكثر من دولة، فضلا على أن قيام عملة موحدة سيؤدي إلى تنامي الثقة بأسعار صرف تلك العملة لاتساع المنطقة اقتصاديا وماليا.

على المستوى الأمني اعتمد المجلس قرارات الاجتماع العشرين لوزراء الداخلية الذي عقد في المنامة خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١ بما في ذلك تسهيل إجراءات تنقل المواطنين ومكافحة المخدرات. كما وافق على الاستراتيجية الأمنية لدول المجلس لمكافحة ظاهرة التطرف، وقانون غسيل الأموال، وأقر تشكيل مجلس للدفاع المشترك بين الدول الست. على المستوى البيئي اعتمد المجلس النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية للنظام الموحد لإدارة الكيماويات الخطرة، واتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول الخليج.

يتضح مما تقدم أن مسيرة العمل المشترك لدول المجلس خلت خطوات متقدمة على طريق التكامل الاقتصادي بشكل يضمن حماية مصالحها من خلال تبني سياسات أكثر واقعية تقوم على مبدأ التدرج في شتي المجالات. وتمثل مسيرة التعاون لدول الخليج العربي نموذجا متكاملًا يحتذى به في إطار دعم العمل العربي المشترك، ويعزز الجهود المبذولة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تتمتع جميع دول المجلس بعضويتها. وتشكل الخطوات التي يقوم بها المجلس لبنة أساسية للعمل العربي المشترك نظرا لما تمثله دول المجلس من أهمية في الاقتصاد العربي. ووفقا للبيانات المتوافرة فإن دول المجلس تستحوذ على ما نسبته ٤١% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية، وحوالي ٦٨% من إجمالي الصادرات العربية و٥٧% من إجمالي وارداتها. وفيما يتعلق بالتجارة العربية البينية فإن نصيب دول المجلس يشكل ما نسبته ٥٩% من إجمالي صادرات الدول العربية البينية وحوالي ٥٣% من إجمالي وارداتها البينية. وعلى مستوى الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية فقد بلغت نسبة دول المجلس من إجمالي حوالي ٣٣%. كما بلغت نسبة الاستثمارات المصدرة من دول المجلس إلى الدول العربية من إجمالي الاستثمارات العربية البينية حوالي ٩٠%.

من جهة أخرى وافق المجلس على مشاركة اليمن في العمل الجماعي لمجلس التعاون بعضوية مجلس وزراء الصحة ومكتب التربية لدول الخليج ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ودورة كأس الخليج العربي على أن يتبع ذلك خطوات أخرى للمشاركة في المجالات الاقتصادية.

## استثمار تيسير الإجراءات الإدارية للاستثمار

**مصر:** أقامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مجمع قطاع خدمات الاستثمار الذي يضم ٢٤ مكتبا للوزارات والهيئات التي يتعامل معها المستثمر (والتي سترتفع إلى ٢٩ مكتبا) لتكون بمنزلة النافذة الموحدة لتسهيل تقديم الخدمات للمستثمر الفعلي والمحتمل. ويقوم مجمع قطاع خدمات الاستثمار بالرد على استعلامات المستثمرين ورجال الأعمال واستفساراتهم التي بين الرصد الشهري لها أنها تركزت حول مجال تأسيس الشركات وكيفية الحصول على المطبوعات والنشرات وطلب المساعدة في حل المشاكل التي تعترض المستثمرين. وقد أنشأت الهيئة قاعدة معلومات متكاملة عن فرص الاستثمار في المدن الجديدة والتعريف بالخدمات المتوافرة والتسهيلات المقدمة. كما شرعت الهيئة بإعداد دراسة تتناول تبسيط الإجراءات الإدارية للموافقة على وترخيص المشروعات الاستثمارية بالتعاون مع جهات وهيئات حكومية ذات علاقة بالاستثمار. من جهة أخرى شكلت الهيئة لجنة مختصة لإعادة النظر في الإعفاءات الممنوحة للمشروعات الاستثمارية. ويبلغ حاليا عدد الجهات الحكومية التي تصدر موافقات على المشروعات ١٩ جهة يؤمل أن تخفض إلى ٩ جهات فقط.

وقد وضعت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ٦ محاور أساسية للعمل خلال الفترة المقبلة تشمل تعزيز جهود الترويج، وإنشاء مكاتب خارجية للترويج للاستثمار، وتنظيم مجموعة من المؤتمرات والندوات لعرض مناخ الاستثمار في مصر، وترويج الفرص الاستثمارية، والمشاركة في الفعاليات العالمية والمحلية، وإعداد قاعدة معلومات عن مناخ وسياسات الاستثمار في مصر، وأخيراً تطوير تقارير ومطبوعات الهيئة.

وتهدف الهيئة إلى الوصول لمعدل سنوي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول ٦ مليارات دولار، لتحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي حول ٦% سنوياً، مع التوجه لزيادة المدخرات الوطنية من ١٨% إلى ٢٥% من الناتج القومي الإجمالي.

من جهة أخرى تقدم الهيئة خدمات الدعم والمساندة لمشروعات الاستثمار في المناطق الحرة لزيادة صادراتها للأسواق الخارجية، وتعزيز قدرتها على النفاذ في هذه الأسواق في إطار خطة متكاملة لجذب الاستثمارات ذات التوجه التصديري، وتشجيع الصادرات وفق التزامات مصر بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها ومنها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة المصرية-الأوروبية واتفاقية كوميسا والاتفاقيات مع الدول العربية، مع توجه الهيئة لرفع الامتيازات عن مشروعات المناطق الحرة الصناعية التي تقل صادراتها عن ٥٠% من إنتاجها. وتعتزم الهيئة في نهاية عام ٢٠٠٢ الانتقال إلى مقر جديد سيكون بمنزلة الواجهة الحضارية للاستثمار في مصر.

**السعودية:** بناء على طلب الهيئة العامة للاستثمار في السعودية يقوم فريق من البنك الدولي بدراسة المعوقات الإدارية التي تواجه الاستثمار في السعودية والإجراءات الحكومية والإدارية التي تواجه المستثمرين وتحديد المعوقات وكيفية معالجتها وتسهيلها، وخاصة من حيث تسجيل وطلب التأشيرات وتوفير العمالة ونظام الضرائب والإعفاءات الجمركية ومواقع الاستثمار وتراخيص البناء وبعض القيود الاجتماعية والثقافية وعدم توافر المعلومات الاقتصادية الدقيقة في الوقت المناسب. وستستغرق الدراسة حوالي ٤ شهور وستنتهي في الربع الأول من عام ٢٠٠٢.

وكانت الهيئة العامة للاستثمار قد أقامت مكاتب في جدة والرياض لتسهيل الإجراءات الخاصة بالاستثمار، ومنذ افتتاحها في نيسان (أبريل) ٢٠٠٠ تمكنت الهيئة من جذب استثمارات أجنبية بلغت قيمة مجموع تراخيصها حوالي ١٠ مليارات دولار عبر أنشطة ترويج مركزية شملت تنظيم مؤتمر اقتصادي دولي في سويسرا في شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي لتعريف المستثمرين الأوروبيين بالفرص المتاحة للاستثمار في السوق السعودي وخاصة مشاريع الغاز والمياه والإصلاحات في نظام الطاقة وخصخصة عدد من المشروعات الحكومية وكذلك تنظيم زيارات الوفود الأجنبية وإرسال البعثات الترويجية. وقد فتحت السعودية المجال أمام الشركات الأجنبية لتوظيف ٢٥ مليار دولار لتطوير صناعة الغاز والطاقة والبتروكيماويات. وتقدر مصادر متخصصة أن كلفة مشاريع الطاقة والبتروكيماويات والخصخصة فيها لدى الدول العربية ستبلغ نحو ٦١ مليار دولار حتى عام ٢٠١٠، بلغت كلفة المشاريع المنفذة منها خلال الخمس سنوات الماضية نحو ٨ مليارات دولار.

**الكويت:** عقدت لجنة استثمار رأس المال الأجنبي أول اجتماع لها في مطلع شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢ برئاسة وزير التجارة والصناعة الكويتي. وتهدف اللجنة إلى ترويج المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية، مثل المشاريع التي تدار بنظام البناء والتشغيل والتملك (بوت) ومشاريع الخصخصة، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتطبيق قانون الاستثمار الأجنبي والبعد عن البيروقراطية وتيسير المعوقات والتعريف بالقانون ومميزاته للمستثمر الأجنبي لدى السفارات الأجنبية في الكويت، وبالمقابل توجيه سفارات دولة الكويت في الخارج للتعريف بالقانون والإجراءات المتعلقة به، والتنسيق مع جهات معنية في الكويت مثل بلدية الكويت لتخصيص لراض للاستثمار. كما ستقوم اللجنة بوضع آلية للعمل ولوائح

داخلية وكذلك لوائح كاملة لقانون الاستثمار خلال الفترة المقبلة. ويدخل في تركيب اللجنة جهات حكومية (تشمل وزارة الداخلية وبلدية الكويت ووزارات الكهرباء والماء والأشغال والنفط) وممثلو القطاع الخاص (غرفة تجارة وصناعة الكويت) وأصحاب الخبرات والكفاءة.

### بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٠١

تونس: أعلنت مصادر رسمية في تونس أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ حتى نهاية عام ٢٠٠١ نحو ٦٥٠ مليون دينار بانخفاض نسبته ٤١% مقارنة مع عام ٢٠٠٠. بينما يتوقع أن ترتفع هذه الاستثمارات إلى ٧٥٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٢. وكان حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى تونس قد بلغ ١,١ مليار دينار عام ٢٠٠٠ بارتفاع نسبته ١٢٥% عن عام ١٩٩٩، وفرت ٢٢% من فرص العمل الجديدة، وتمثلت ٤٧% من هذه التدفقات في مشاريع الاستخصاص في تونس بما قيمته ٥١٣ مليون دينار، بينما انخفضت التدفقات في مشاريع الاستخصاص عام ٢٠٠١ إلى ٤٤ مليون دينار فقط بما نسبته ٧% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة.

سوريا: بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية التي سجلت في سوريا منذ اقرار قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وتعديلاته وحتى نهاية عام ٢٠٠١ نحو ٨ مليارات دولار. ويسعى مكتب الاستثمار في سوريا الملحق برئاسة الوزراء إلى جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية العربية والاجنبية والسورية المغتربة وخاصة مع فتح قطاعات وانشطة كانت غير مطروحة سلفا للاستثمار والتوجيه لاعتماد نظام البناء والتشغيل والتملك (بوت) خاصة في مشاريع البنية التحتية وقطاع النقل مثل مشروع انشاء شبكة مترو انفاق وعلوي وسطي، ومشروع تجديد حافلات وناقلات الشركة العامة للنقل الداخلي (التي تبلغ نحو ٨ الاف باص نقل) ومشاريع أخرى لخدمات المسافرين وفي مجالات النقل الجوي والطيران المدني.

الأردن: اشارت مؤسسة تشجيع الاستثمار الاردنية الى ان حجم المشروعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٩٥ خلال عام ٢٠٠١ بلغ ٨٨٢ مليون دينار مقارنة مع ٧٥١ مليون دينار عام ٢٠٠٠ وتركزت في قطاعات الصناعة والفنادق والزراعة والمستشفيات والترويج السياحي. وقد وضعت المؤسسة خطة العمل لعام ٢٠٠٢، تهدف الى جذب حوالي ٩٩٠ مليون دينار منها ٧٤٠ مليون دينار استثمارات جديدة و ٢٥٠ مليون دينار توجه للتوسع والتحديث والتطوير ومتابعة مرحلة ما بعد الانتاج لدى ٤٠٠ مشروع قائم.

المغرب: بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب حتى نهاية ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ نحو ٢٩,٩ مليار درهم (حوالي ٢,٦ مليار دولار) مقارنة مع ٤,٧٦ مليار درهم خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. وقد تركز في قطاع الاتصالات مع قيام الحكومة المغربية ببيع ٣٥% من حصتها من شركة اتصالات المغرب إلى مجموعة فرنسية مقابل ٢,٣ مليار دولار. ويتوقع أن تتجاوز الاستثمارات الأجنبية ٣ مليارات دولار في نهاية عام ٢٠٠١ وخاصة مع الاصلاحات والتدابير والحوافز التي اتخذتها المغرب لتعزيز مناخ الاستثمار ومواصلة التحرير الاقتصادي والاستخصاص. وسيكون قطاع النقل من القطاعات التي ستفتح امام القطاع الخاص وخاصة في مجال السكك الحديدية والخدمات المساندة، كما تم المضي في مشروع اسباني- الماني مشترك لانشاء اول محطة تستعمل الغاز بالمغرب في جنوب طنجة بقيمة ٢٥٠ مليون دولار ستكون جاهزة بحلول عام ٢٠٠٤ وتستفيد من الغاز الذي يمر عبر انوب غاز المغرب- اوروبا. وتعترم المغرب مضاعفة حجم الاستثمار إلى ١٣,٦ مليار دولار سنويا على المدى المتوسط لتحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي حول ٦% سنويا. وقد اقر في مطلع عام ٢٠٠٢ مجموعة من الإجراءات الجديدة لتعزيز الثقة بمناخ الاستثمار في المغرب ودعم جهود التحول إلى اقتصاد تنافسي وازالة المعوقات وتسهيل الإجراءات الادارية امام المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والاجانب عبر تأسيس (مراكز جهوية) لامركزية

مختصة بشؤون الاستثمار واصدار التراخيص تحت سلطة الولاة ومحافظي الولايات والاقاليم للمشاريع الاستثمارية التي تقل قيمتها عن ٢٠ مليون دولار.

## مؤشرات

### مؤشر مجتمع المعلوماتية ٢٠٠١

اصدرت صحيفة (وولرد بايبر) بالتعاون مع مؤسسة (أي دي سي) وللسنة السادسة على التوالي مؤشر مجتمع المعلوماتية لعام ٢٠٠١ الذي يقيس مدى تقدم (٥٥) دولة في ارساء البنية التحتية لقطاعي الاتصالات والمعلوماتية اللذين يشكلان اساس الاقتصاد الرقمي. وتستخدم هذه الدول الـ (٥٥) نحو ٩٨% من خدمات قطاع المعلوماتية العالمي. ووفق مؤشر عام ٢٠٠١ تقدمت (١٦) دولة وحافظت (١٨) دولة على مواقعها وتراجعت (٢١) دولة مقارنة مع مؤشر مجتمع المعلوماتية عام ٢٠٠٠. وكعادته يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات :

المجموعة الاولى(السباقون): وتضم (١٥) دولة الاكثر تقدما في مجتمع المعلوماتية وتحقق رصيذا يتجاوز ٤٥٠٠ نقطة وتترأس المجموعة السويد في المرتبة الاولى تليها النرويج ثم فنلندا. وكانت الولايات المتحدة قد تراجعت إلى المرتبة (٤) من المرتبة (٢) وفق مؤشر عام ٢٠٠٠.

المجموعة الثانية (سريعو الخطى): وتشمل (١٢) دولة وهي المجموعة التي تقوم بجهد متسارع لتأسيس مجتمع المعلوماتية وتحقق رصيذا يتجاوز ٢٧٠٠ نقطة وتتصدرها نيوزيلندا وبلجيكا وتايوان.

المجموعة الثالثة (المتأهبون): وتشمل (١٦) دولة قطعت شوطا لا بأس به لارساء البنية التحتية لمجتمع المعلوماتية ومع ذلك مازالت تواجه بعض المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقق رصيذا يتجاوز ١٧٠٠ نقطة وتتصدرها دولة الامارات العربية المتحدة تليها هنغاريا وبولندا.

المجموعة الرابعة (المتمهلون): وتشمل (١٢) دولة أخذت قرارا بالمضي في تأسيس البنية التحتية لمجتمع المعلوماتية ومع ذلك ما زالت متأثرة ببعض المحددات كارتفاع الكثافة السكانية أو ضعف الموارد التمويلية وتحقق رصيذا يقل عن ١٧٠٠ نقطة. وتتصدرها السعودية يليها البرازيل وكولومبيا.

أما المجموعة الخامسة ( المبتدئون): فتضم (٩٥) دولة خارج المؤشر ولم يتم ادراجها لانها ما زالت في البدايات.

وما زالت دول (شمال اوروبا) تتصدر مؤشر مجتمع المعلوماتية العالمي وتضم السويد والنرويج وفنلندا والدانمرك وهولندا.

ويدرج في المؤشر اربع دول عربية هي دولة الامارات والسعودية والاردن ومصر تحتل المراتب (٢٨) و (٤٤) و (٥٠) و (٥١) على التوالي عام ٢٠٠١. وقد تراجعت الدول العربية في ترتيبها في مؤشر عام ٢٠٠١ مقارنة مع عام ٢٠٠٠، الامارات من المرتبة (٢٥) إلى (٢٨) والسعودية من المرتبة (٤١) إلى (٤٤) والاردن من (٤٩) إلى (٥٠) ومصر من (٥٠) إلى (٥١).

ويبين الجدول انهاء ترتيب الدول الواقعة في هذا المؤشر علما بان نشرة ضمان الاستثمار رصدت المؤشر للمرة الاولى في عددها رقم (١٥٣). ومن الملاحظ ان الدول جميعها قد شهدت ارتفاعاً في رصيدها عام ٢٠٠١ مما يعكس تنامي عناصر مؤشر مجتمع المعلوماتية لديها بغض النظر عن ترتيبها في المؤشر.

ويتكون المؤشر من ٢٣ عنصرا يندرج ضمن اربع مجموعات تشمل مكونات البنية الأساسية للحاسوب (٦ عناصر تشمل نسبة اجهزة الحاسوب للفرد، عدد اجهزة الحاسوب في المنازل، عدد اجهزة الحاسوب في القطاع الحكومي والتجاري، عدد اجهزة الحاسوب في القطاع التعليمي، عدد اجهزة الحاسوب العامة، حجم الانفاق على البرمجيات و اجهزة الحاسوب) ومكونات البنية الأساسية لشبكة الانترنت (٤ عناصر تشمل عدد مستخدمي الانترنت في العمل، وفي المنازل وفي المؤسسات التعليمية ، وحجم الانفاق على التجارة الالكترونية) ومكونات البنية الأساسية للمعلوماتية والاتصالات (٨ عناصر تشمل عدد مشتركى خدمة الكايبل وعدد مستخدمي اجهزة الهاتف المحمول، وعدد اجهزة الفاكس وعدد اجهزة الراديو وعدد خطوط الهاتف الثابتة وعدد اجهزة التلفاز للفرد وكلفة المكالمة الهاتفية، ومعدل الاخطاء في شبكة الهاتف الثابتة) ومجموعة مكونات البيئة الاجتماعية (٥ عناصر تشمل الحريات المدنية، عدد قراء الصحف للفرد، حرية الصحافة، معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية والمرحلة المتوسطة في التعليم).

عام ٢٠٠٠		عام ٢٠٠١		الدولة
الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	
السباقون:				
١	٥٠٦٢	١	٦٤٩٦	السويد
٢	٤٤٨١	٢	٦١١٢	النرويج
٣	٤٥٥٧	٣	٥٩٥٣	فنلندا
٤	٥٠٤١	٤	٥٨٥٠	الولايات المتحدة
٥	٤٣٣٦	٥	٥٨٣٧	الدانمارك
٦	٣٨٠٧	٦	٥٦٦٢	بريطانيا
٧	٤١٧٤	٧	٥٥٢٨	سويسرا
٨	٤١٢٩	٨	٥٣٨٢	استراليا
٩	٤٠١٤	٩	٥٢٦٩	سنغافوره
١٠	٤٢٣٠	١٠	٥٢٣٨	هولندا
١١	٤٠٩٣	١١	٥١٨٢	اليابان
١٢	٤٢٥٧	١٢	٥١٢٦	كندا
١٣	٣٥٥٨	١٣	٤٩٣٧	ألمانيا
١٤	٣٣٩٧	١٤	٤٨٦٨	النمسا
١٥	٣٤٨٤	١٥	٤٧٤٥	هونج كونج

سريع الخطى:

عام ٢٠٠٠		عام ٢٠٠١		الدولة
الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	
٣٢٨٩	١٧	٤٤٨٣	١٦	نيوزلندا
٣٤١٩	١٥	٤٤٣٩	١٧	بلجيكا
٣١٧٧	١٨	٤٢٩٦	١٨	تايوان
٢٩٣١	٢٢	٤٢٨٣	١٩	كوريا
٣١٤٤	١٩	٤٢٠٢	٢٠	ايرلندا
٣١٤٠	٢١	٤١٠٤	٢١	فرنسا
٣١٤٠	٢٠	٤٠٢٩	٢٢	اسرائيل
٢٧٠٣	٢٣	٣٨٤٤	٢٣	ايطاليا
٢٥٣٣	٢٤	٣٦٧٥	٢٤	اسبانيا
٢١٩٩	٢٦	٣٢٦٢	٢٥	البرتغال
٢٠٣٣	٢٩	٢٨٧٧	٢٦	اليونان
٢١٣٠	٢٧	٢٧٥٩	٢٧	التشيك

المتأهبون:

عام ٢٠٠٠		عام ٢٠٠١		الدولة
الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	
٢٣٠١	٢٥	٢٦٧٦	٢٨	الامارات
٢١٣٠	٢٨	٢٥٧٣	٢٩	هنغاريا
١٨٠٨	٣٠	٢٢٨٨	٣٠	بولندا
١٦٥١	٣٣	٢٢٥٢	٣١	الارجنتين
١٥٨٣	٣٥	٢٢٢٠	٣٢	ماليزيا
١٦٧٧	٣٢	٢١٨٣	٣٣	تشيلي
١٥٧٨	٣٦	٢١٥٤	٣٤	بلغاريا
١٦٧٩	٣١	٢٠٩٧	٣٥	رومانيا
١٦٣٥	٤٣	٢٠٥٦	٣٦	كوستاريكا
١٥٣٩	٣٧	٢٠٤٧	٣٧	بنما
١٥٣٧	٣٨	٢٠٢٩	٣٨	جنوب افريقيا
١٤٩١	٣٩	١٨٩٠	٣٩	فنزويلا
١٤٤٤	٤٠	١٨٦٣	٤٠	روسيا
١٢٥٩	٤٥	١٨٦١	٤١	تركيا
١٢٨٦	٤٤	١٧٨٥	٤٢	المكسيك
١٣١٤	٤٣	١٧٣٨	٤٣	اكوادور

## المتمثلون:

عام ٢٠٠٠		عام ٢٠٠١		الدولة
الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	
٤١	١٣٦٢	٤٤	١٦٨٩	السعودية
٤٢	١٣٥٤	٤٥	١٦٧٠	البرازيل
٤٦	١١٣٦	٤٦	١٥٩٠	كولومبيا
٤٨	١٠١٠	٤٧	١٥٦٣	تايلاند
٤٧	١٠١٢	٤٨	١٥٥٣	الفلبين
٥٣	٨٧٧	٤٩	١٣٦٧	بيرو
٤٩	٩٤٢	٥٠	١٣١٧	الأردن
٥٠	٩٣١	٥١	١٢٦٣	مصر
٥١	٩١٥	٥٢	١١٩٨	الصين
٥٢	٨٨٨	٥٣	١١٧٢	اندونيسيا
٥٤	٨٧١	٥٤	١١٠٨	الهند
٥٥	٧١٩	٥٥	٩٩٥	باكستان

## ضمان

### دور ضمان المخاطر السياسية في تنمية الاستثمار

وفق تقرير أعدته الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميغا) وصدر مؤخرًا بعنوان (دور المخاطر السياسية في دعم وانجاح مشاريع الاستثمار والاستخدام الدولي للنمو والبنية التحتية في الاقتصادات الناشئة)، فإن العقد الماضي شهد تنامي استخدام الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة لخدمات ضمان المخاطر السياسية (غير التجارية) لدعم الاستثمار في مشاريع الاستثمار والبنية التحتية لديها مما شكل عاملاً أساسياً لاتمام هذه المشاريع والصفقات واستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول. ويعزى اهتمام حكومات هذه الدول بالضمان مقابل المخاطر السياسية للافادة منه في كسب ثقة المستثمر وتحييد حالة عدم اليقين تجاه قطاع الأعمال والبيئة التشريعية الناظمة للسياسات الاستثمارية لديها، وتخفيض كلفة الاقتراض من الجهات التمويلية مما يعزز بدوره العائد على المشروع ويزيد من قوة جذبها للمستثمر. وتأكيداً لهذا الوعي بأهمية ضمان المخاطر السياسية لجأت بعض هذه الدول إلى الاعلان عن توافر غطاء ضمان لها من مصادر دولية (مثل ميغا) أو اقليمية أو قطرية في المواد الاعلامية والتسويقية ووثائق المناقصات التي تصاحب اطلاق مشاريع الخصخصة والبنية التحتية، مبينة أن الفائدة المتوخاة للمستثمر من استخدام الضمان ضد المخاطر السياسية مقابل أفساط ضمان منخفضة عموماً، تأتي في خفض تكلفة الاقتراض من الأسواق العالمية مما يمثل وفراً ملحوظاً له.

واستعرض التقرير تطور عوائد الخصخصة في الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة، إذ ارتفعت من ١٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ٤٤,١ مليار دولار عام ١٩٩٩، رغم انها بلغت أعلى مستوى لها عام ١٩٩٧ حول ٦٦,٦ مليار دولار. ويعزى التراجع في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ إلى تداعيات الازمات المالية الآسيوية والروسية، واستكمال بعض برامج الخصخصة الضخمة في دولة البرازيل. ويتوقع أن تكون عوائد الخصخصة قد ارتفعت



إلى ٦٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠. وقد تركز نشاط الخصخصة جغرافياً في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة ٥٠% من مجمل نشاط الخصخصة في الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة، أما منطقة شرق آسيا والباسيفيك فقد استحوذت على ما نسبته ٢٥% إلى ٣٠% من النشاط. وعلى صعيد التوزيع القطاعي فقد تركزت برامج الخصخصة في مشاريع البنية التحتية في قطاع الاتصالات بشكل أساسي تليه قطاعات توليد الطاقة والنقل وذلك حتى عام ١٩٩٨. أما في عام ١٩٩٩ فقد تصدرت مشاريع الخصخصة في القطاعات الأولية ومنها قطاعات النفط والتعدين والزراعة والغابات. وقد شهد قطاع الخدمات المالية والصناعات التحويلية (صناعات الصلب والمواد الكيماوية والبناء وغيرها) أداءً مختلطاً خلال الفترة المذكورة في التقرير.

من جهة أخرى رصد التقرير تنامي نشاط القطاع الخاص في الاستثمار المباشر في مشاريع البنية التحتية مبيناً أن الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع ارتفعت من نحو ١٦ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ما يزيد على ١٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٧. إلا أنه بعد اندلاع الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٨ والأزمة الروسية عام ١٩٩٩ تراجع الاستثمارات الخاصة المباشرة في مشاريع البنية التحتية بنسبتي ٢٠% و ٣٠% على التوالي في العامين المذكورين. إلا أن عام ٢٠٠٠ شهد تحسناً إذ ارتفعت هذه الاستثمارات إلى حوالي ٨٥ مليار دولار.

ومن جهة التوزيع الجغرافي للاستثمارات الخاصة المباشرة في مشاريع البنية التحتية فقد تصدرته أيضاً منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة شرق آسيا، وهذا يفسر سبب تراجع الاستثمارات مع تأثر اقتصادات هذه الدول بالأزمة المالية. أما من جهة التوزيع القطاعي فقد تركزت الاستثمارات الخاصة المباشرة في البنية التحتية في قطاع الاتصالات وقطاع الطاقة ثم قطاعي النقل والمياه.

ويتوقع التقرير استمرار ازدهار سوق ضمان المخاطر السياسية مع ازدياد حرص حكومات الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة على تعزيز جهود تحسين مناخ الاستثمار لديها وتطوير البيئة المؤسسية والتشريعية والعمل بالممارسات التي تعزز الشفافية والمحاسبة والالتزام بحماية الملكية الخاصة وتوفير المعاملة العادلة للمستثمر الأجنبي. وقد تأثرت سلباً بعض برامج الخصخصة في عدد من الدول الشيوعية (سابقاً) بسبب انتشار الفساد وفشل السياسات المحلية.

ويشير التقرير إلى أن دخول الحكومات في الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم في توفير بنية أكثر جذباً واستقراراً للمستثمر الأجنبي. وأشار التقرير إلى مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) التي بينت أن هذه الاتفاقيات ارتفعت من ٣٨٥ اتفاقية عام ١٩٩٠ إلى ١٩٤١ اتفاقية عام ٢٠٠٠ منها ١٥٣٩ اتفاقية تشكل الدول النامية طرفاً فيها و ٦٥٣ اتفاقية تشكل دول الاقتصادات المتحولة طرفاً فيها عام ٢٠٠٠. ويؤكد التقرير أهمية قيام الحكومات بتوفير المعلومات الدقيقة والحديثة مع سهولة الحصول عليها بشأن المؤشرات الاقتصادية والقوانين والفرص الاستثمارية المتوافرة وخاصة فيما يتعلق بمشروعات الخصخصة، والإفادة من ثورة الاتصالات والمعلومات التي جعلت الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) المصدر الرئيسي والسريع لعرض المعلومات وتوسيع قاعدة المستثمرين المحتملين والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة.

ولفت التقرير إلى تزايد الإفادة من خدمات الإنترنت المتخصصة مثل شبكة الاستخصص (برايفاتيزيشن لنك) داخل شبكة المعلومات الاستثمارية العالمية (ايبانت) التي تديرها (ميجا) لعرض المشاريع وتقديم الخلفية اللازمة لها وعرض المناقصات والقوانين التي تحكم العملية. وبرز التقرير دور (ميجا) في توفير ضمان المخاطر السياسية التي تشمل: المصادرة والتأميم والقيود على تحويل رؤوس الأموال وسعر الصرف، والحروب والاضطرابات الداخلية، ونقض العقد من قبل حكومة الدولة المضيفة للاستثمار أو عدم التزامها بقرار حكومة سابقة.

ويمثل توافر ضمان مقابل هذا الخطر الاخير بالتحديد اهمية لحكومات الدول النامية التي تشهد تغيرات متتالية في حكوماتها عبر الانقلابات أو التعديلات الوزارية وكذلك الدول التي تقوم الحكومة فيها بدور المورد الرئيسي للمواد الاولية المستخدمة في المشروع أو تكون المشتري الرئيسي للمنتج (مثل الكهرباء). وقد تحققت مخاطر نقض العقد لدى عدد من الدول التي تأثرت بالازمة الاسيوية وقدمت طلبات تعويض على أساسها. كما تقدم (ميجا) خدمة التحكيم والوساطة بين الاطراف المتنازعة (المستثمر وحكومة القطر المضيف للاستثمار)، وخاصة انه يدخل في عضويتها ١٤٥ دولة. وقد استعرض التقرير بشيء من التفصيل تجارب ثلاث دول (ليسوتو والفلبين ومولدوفا) في الافادة من ضمان المخاطر السياسية لدى (ميجا) لانجاح مشروعات استراتيجية لديها في قطاعات النقل والطرق والكهرباء، بلغت قيمة الضمان فيها ٢٣,٨ مليون دولار و ٨٧ مليون دولار و ٦١,١ مليون دولار على التوالي.

## اتجاهات

### قطاع الاتصالات في الدول العربية

تقدر دراسة اعدتها مجموعة مالية مصرية متخصصة (هيرمس) أن حجم الاستثمارات المطلوبة في قطاع الاتصالات العربية حتى عام ٢٠٠٣ يصل الى حوالي ١٥ مليار دولار ستساهم شركات الاتصالات الوطنية منها بحوالي ٩ مليارات دولار وسيساهم القطاع الخاص العربي بحوالي ٦ مليارات دولار.

وقد ارتفع إجمالي قيمة الاستثمارات السنوية في قطاع الاتصالات في الدول العربية من ما معدله ١٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ ثم ٣٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ بنسبة نمو تتجاوز ٧% سنويا. ويبلغ حجم الاستثمارات العربية البينية في مجال الاتصالات ما يزيد على ١٠ مليارات دولار في إطار الجهود المبذولة لتطوير وتحديث هذا القطاع وتوفير خدمات البنية التحتية له باعتباره من اساسيات الاقتصاد الرقمي الجديد الذي يشكل الركيزة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية التي تستند إلى المعاملات الالكترونية والتجارة الالكترونية وشبكات المعلومات ووسائل الاتصال.

وقد تضاعف معدل استخدام الهواتف الثابتة في الدول العربية من ٣٣ خطأ لكل ١٠٠ نسمة عام ١٩٩٠ الى ٧١ خطأ لكل ١٠٠ نسمة عام ٢٠٠٠ وارتفع عدد المشتركين في الشبكات الثابتة من ٧٨ مليون مشترك الى ١٩٤ مليون مشترك خلال الفترة ذاتها. وبلغ معدل الانتشار أقل من ٥٥% من إجمالي السكان، منخفضا بمقدار النصف عن المعدل العالمي المقدر بحوالي ١٣٤%.

وقد دخل القطاع الخاص مجال الاستثمار في الاتصالات في مصر والاردن والمغرب ولبنان عبر برامج خصخصة القطاع العام ويشمل خدمات الهواتف الثابتة. وتواجه شركات الاتصالات العربية خلال السنوات المقبلة ضغوطا متعاظمة لخفض رسوم المكالمات الدولية التي تشكل ٤٥% من إجمالي إيراداتها مقابل ١٥% المتوسط العالمي للشركات المماثلة. وتتقاضى هذه الشركات رسوما تتراوح ما بين ٦٥-٨٨ سنتاً أمريكياً للدقيقة وتواجه ضغوطا لخفضها إلى ٢٩ سنتاً للدقيقة مع التوجه لرفع قيمة المكالمات المحلية لتعويض تراجع الإيرادات المتوقع وخاصة مع دخول اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في قطاع الاتصالات حيز التنفيذ بحلول ٢٠٠٣. وعلى صعيد خدمات الهاتف المحمول فهناك ١٥ دولة عربية تملك شبكات لخدمات الهاتف المحمول، بلغ عدد المشتركين به في نهاية عام ٢٠٠٠ ما يزيد على ٥,٥ مليون مشترك منها في مصر مليوناً مشترك، الامارات ولبنان (٧٠٠ الف لكل منهما) والسعودية (٤٠٠ الف)، والاردن (٣٥٠ الفاً) والكويت والمغرب (٣٠٠ الف لكل منهما)، سلطنة عمان (٢٢٠ الفاً) وتونس (٢٠٠ الف)، البحرين (١٤٠ الف)، قطر (٨٠ الف)، فلسطين

(٥٦ الفاً)، سوريا (٥٠ الفاً)، والجزائر (٣٠ الفاً)، واليمن (٢٥ الفاً). وتقدر مصادر مختصة ان يرتفع عدد المشتركين في الدول العربية الى ما يزيد على ٢٥ مليون عام ٢٠٠٤ وعلى مستوى العالم ما يزيد على مليار مشترك. ويشهد قطاع الاتصالات توسعاً في الاستثمارات العربية البينية فمثلا شركة موبينيل المصرية تستثمر في الاردن والجزائر، كما تستثمر شركة باتلكو البحرينية في الأردن. وسيبدأ القطاع الخاص في عدة دول عربية على رأسها مصر في الاستثمار في إنشاء الشبكة اللاسلكية للاتصالات (سي دي إم ايه) في إطار القضاء على قوائم الانتظار للخدمة الهاتفية الثابتة ومعالجة عوائق توصيلها للمناطق الصعبة والنائية. وقد قدمت ثلاثة عروض من تجمع لمستثمرين مصريين واجانب بالاشتراك مع الشركة المصرية للاتصالات لإنشاء مثل هذه الشبكة في مصر. وستوفر هذه الشبكة ما بين ١,٥-٤ ملايين خط خلال ٥ سنوات وستكون رسومها مماثلة لرسوم الخدمة الهاتفية. كما تشهد الدول العربية ادخال خدمة الاتصالات باستخدام الاقمار الصناعية وقد طرح في مصر عن طريق الشركة المصرية للاتصالات ٢٠٠ ألف خط هاتف جديد. وتقوم الشركة المصرية للاتصالات بتنفيذ المرحلة الاولى من الجيل الجديد لشبكة الاتصالات وهي الشبكة المتمازجة (أي اس دي أن) التي تعتبر تفاعلا بين عالم الهواتف وعالم المعلومات اذ تقدم خدمات صوتية هاتفية من خلال البريد الالكتروني وخدمات المعلومات من خلال الانترنت والعكس بما يسمى (الطريق الموحد للرسائل) وتتميز بسهولة الاستخدام واقتصادية الكلفة وارتفاع السرعة كي تفتح المجال امام خدمات تعليمية وترفيهية وثقافية.

## فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشاريع زراعية  
الجمهورية العربية السورية

مشاريع زراعية تتوافر دراسات جدواها الفنية والاقتصادية والمطلوب تمويلها:-

- مشروع إنتاج مستلزمات الري الحديث  
- يهدف المشروع إلى إنتاج مستلزمات الري الحديث لتجهيز الأرض المروية بتقانات الري المتطورة.  
- التكاليف الاستثمارية: ٨,٧ مليون دولار.  
- تكاليف التشغيل السنوية: ١٢,٣ مليون دولار.  
- الإيرادات السنوية: ١٤,٢ مليون دولار.  
- معدل العائد الداخلي: ١٩%.

- مشروع تطوير وإنتاج وتسويق وتصنيع الحليب في المنطقة الساحلية

- يهدف المشروع إلى إنتاج حليب معقم، جبنة شلل، لبن زبادي، جبنة عكاوية، كريما، وزبدة. كما سيعمل المشروع على تسهيل عمليات نقل الحليب الطازج لمسافات بعيدة نسبيا، بالإضافة إلى أهمية تطوير أسلوب تسويق الحليب ومشتقاته وتخفيض نسبة الفاقد باستخدام أسلوب المعدات.

- التكاليف الاستثمارية ١٧,٤ مليون دولار.
- تكاليف التشغيل: ٢٤,٦ مليون دولار.
- الإيرادات السنوية: ٢٨,٤ مليون دولار.
- معدل العائد الداخلي: ١٩%

#### • مشروع مصنع الأعلاف المتكاملة

- يهدف المشروع إلى إنتاج علائق علفية متكاملة ومتوازنة تتفق مع احتياجات الحيوانات المستهدفة على شكل كبسولات مكونة من مزيج من الأعلاف (التين المعالج باليوريا) والأعلاف المركزة (الشعير، النخالة، كبسة القطن، نواتج غربلة القمح، طحين وقشر العدس...)، مع بعض الإضافات المكملة (الحجر الكلسي، ملح الطعام، الفيتامينات والمعادن النادرة...).

- التكاليف الاستثمارية: ٢,٢ مليون دولار.
- تكاليف التشغيل السنوية: ٤,٦ مليون دولار
- معدل العائد الداخلي: ٣٠%.

#### لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - مديرية الاستثمار

ص.ب ٣٠٤٨٧ دمشق

الجمهورية العربية السورية

هاتف: ٢٣٢٢٩٥٤

فاكس: ٢٢٤٤٠٢٣ - ٢٢٤٤٠٧٨

#### مشروع تجاري

#### الجمهورية اليمنية

- يهدف المشروع إلى إقامة مركز تجاري في مجال التجارة الإلكترونية وتقنية وخدمات الكمبيوتر.

- موقع المشروع: المنطقة الحرة بمدينة عدن، الجمهورية اليمنية.

- السوق المستهدف: اليمن ودول شرق أفريقيا.
- نوعية المشاركة: مساهمة في تمويل المشروع بنسبة ٥٠%، مع توافر الأرض بمساحة ١٥٠٠٠ متر مربع
- التكاليف الاستثمارية: ٥ ملايين دولار.
- معدل العائد الداخلي: ١٠%
- فترة استرداد رأس المال: ١٠ سنوات

لمزيد من المعلومات يرجى الإتصال ب  
السيد عبد الله سالم الخضر  
الشركة اليمنية للاستثمار (يمنكو)  
هاتف - فاكس : ٩٦٦٢-٦٧٠١٨٣٦  
جدة- المملكة العربية السعودية

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب،  
وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة  
الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.